

الطهارة عند ذهب الغير على ابا يوسف اعني يوم الجمعة  
وصلى بعداه فوجدوا في البيز قلعة منسوبة فاضربوا كركم فقال  
تأخذ بقول اهلنا من اهل المدينة فكلنا نجد بيتا من اهل  
عمر النبي عم ان قال في بلغ الماء قلتين لا يجد شيئا الا اذا كانا  
وغيره ولعل من منة التعلية للجهنم منسوخ بما اذا لم يكن ما قلناه  
سلكا فربما موافقا للقياس واذا في ظاهر التقى اهل الامور  
المقصودة لا الوسائل فاذا اجاز للجهنم التعلية فلتقلد  
اولا **واما الشارب** فالاصل في الشرب الطهارة لا ذكر في  
عادة الفتوى والبعين لا يزول بالشك والظن بل  
يزول بيمين مثله وهذا الصلوة في الشرع منسوخة على  
في الاحاديث صحح في كتب الفقهاء من الحنفية والشافعية  
ولم اذكر مخالفا فيه فاذا اشك في طهارة طهارة طهارة  
او طين او باسط او لباس او طعام او انة او غير  
ذلك مما ليس بخمس العين فذلك الشئ طاهر في حق  
الوضوء والصلوة وصل الالحل وسائر التمرقات  
وكذا اذا غلب الظن على نجاسة لكن جهنا بسوء الاستدلال  
عنه ويكره تنزيها استحق الكسرا وبالكون في مؤثر الرقبات

الطهارة

الطهارة والياء الذي اذخر العتية به في وطن الشوارع  
او البرية من عين النجاسة ولا تتركها واولا المشركين  
والذليل على هذا في النسخ الاول من اهل السنة عن من  
صنفا في اليهودى واليهودية وما فرضه عن جابر رضى  
الله عنه قال كتبنا في عام رسول الله عم فضيب من ابناء الكعبين  
واسميتهم ونسختهم بها فلا يريب ذلك علينا في القامات  
وقال محمد في الاصل العتية اذا اذخر بابه كوز ماء او رصم  
فان علم ان يده طاهرة بيمين يجوز التوضوء بهذا الماء وان  
علم ان يده نجسة بيمين لا يجوز التوضوء به وان كان لا يعلم  
ان يده ابر او نجس فالسجدة بنوضها بعينه لانه الصحيح لا  
يتوقف على النجاسات عادة ومع هذا التوضوء اجزله انتهى  
وقال في الزهيرة ويكره الاكل والشرب في اواني المشركين  
قبل الغسل لانه الغالب الظاهر من حال وانهم النجاسة  
فانهم بخلوة البر والبيئة وبشر بوز ذلك وباطون في  
قتضاهم وانما بينهم فيكره الاكل والشرب جهنا في الغسل  
اعتبار الظاهر في كبر التوضوء بسوء الاستدلال لانه  
لا يتوقف على النجاسة في الظاهر والغالب وكما يراه التوضوء